

المجلس النيابي: من التعطيل إلى العشوائية

سعدالله مرزعي*

في تفعيل دور المجلس النيابي الرقابي والتشريعي، كما في تعطيل هذا الدور (لأشهر أو لسنوات) القاعدة العامة هي غياب الخطط الهادفة والموجهة لاصدار قوانين ذات محتوى يخدم تعزيز مؤسسات الدولة، ويوفر شروطاً أفضل لعملها في خدمة الاقتصاد والمجتمع والمواطن. أما الرقابة فكانت دائماً عبارة عن نكيات واتهامات يجري تبادلها ثم «ضبطها» بعد مساومات وصفقات، بما يكسر معادلة أن هناك دائماً فساد وإرتكاب لكن ليس هناك أبداً فاسدون ومرتكبون!

ما جرى في جلسات المجلس، الذي نكر أنه مدد لنفسه بصورة غير قانونية، بعد مقاطعة وانقطاع، هو في جزء أول منه، عمل ترقيعي يتسم بالارتجال ويتكربس وسيادة الرئاسية لجهة حشو مرافق الدولة بالمحاسب والانشصار، بعيداً من حاجات وخطط تطوير وتفعيل هذه المرافق. ينطبق هذا الكلام، بشكل خاص، على مؤسسة كهرباء لبنان التي شكلت، في ظل كل الحكومات السابقة، نموذجاً فاقماً للهدر والنهب والفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام المال العام، وكذلك شكلت نموذجاً للعجز وغياب الشعور بالمسؤولية ارتباطاً، دائماً، بغياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية والشعبية.

«الروح الميثاقية»، أي الطائفية والمذهبية، حاضرة دائماً لحراسة «الصيغة الفريدة» التي يتمسك بها الجميع. فلقد كان، لسنوات، مرفوضاً لتلبية مطالب «مياومي» شركة كهرباء لبنان. أما حين توفر النصاب الطائفي والمذهبي بتعيينات أو تعهدات بتعيينات جديدة وبإضافة مياومي شركة كهرباء قاديشا... فلقد أصبح تثبيت هؤلاء وسواهم ممكناً، مما أراح الرئيس نبيه بري من كابوس الوعود والتعهدات والترخيص على ممارسات الضغوط وقطع الطرقات واحتلال مكاتب الإدارة... ف«غرد» بعد اقرار المشروع («أف، خلصنا من الموضوع»! ليس هذا فقط، بل أن الطوائف حضرت «شخصياً» حيث «طحش» مملوها (من الذي لا يمثلها إلا أقلية؟) مباشرة بمشروع قانون يجيز إعفاءات ضريبية جديدة لمصلحة المؤسسات والمدارس والأشخاص المعنويين الذين يمثلون المواقع الطائفية، التي تتوسع دون قيود أو حدود: لا اعتراضات جدية.

بعض الملاحظات التي تتيح إمكانية التقاسم، وعدم «حرمان» فريق على حساب فريق، وعدم التفرد ضمن الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد...

الفئة الثانية من القوانين التي صدرت هي تجسيد حي للتناقض في وحدة معايير التشريع. لقد جرى مثلاً تعيين موظفين بعد مرور سبع سنوات على نجاحهم في المباراة، أما في حالات أخرى فقد جرى رفض تعيين كل الذين تخطت مدة نجاحهم في المباراة الستين! كل هذا في جلسة واحدة ومن قبل المشرعين أنفسهم! يحصل ذلك في ما يجري الامعان بتعطيل مجلس الخدمة المدنية ومؤسسات الرقابة والتفتيش، كذلك تعطيل النص الدستوري الذي ألغى اعتماد التوزيع «الوطني» أي الطائفي ما دون الفئة الأولى.

الفئة الثالثة من القوانين هي التي تتصل بالمصالح العليا للوطن والمواطن، أي بتكريس النظام الطائفي - المذهبي القائم في شقيه الاجتماعي والروحي؛ فقانون منع العنف ضد المرأة أقر بصيغة عامة أفرغته من محتواه مما أثار استياء مريباً ومشروعاً لدى الهيئات النسائية. الاعتبارات التي كانت وراء الصيغة المقرة كانت طائفية ومذهبية، أساسها نظرة جامدة إلى النصوص لا تمييز، في مراحل

التحولات التاريخية الاجتماعية، ما بين الأحكام التي كان معمولاً بها في الجاهلية والبدوا، من جهة، وما بين مسارات التقدم والتطور، بما في ذلك عبر التشريعات الدينية ذات الطابع الاجتماعي، من جهة ثانية.

القانون الخطير الذي أقر في الفئة الثالثة المشار إليها، كان قانون الأيجارات الجديد. لقد تم ببساطة ما بعدها ببساطة، وبتصويت على المشروع بمادة وحيدة (!) اقرار قانون كان موضع جدل وصراع اجتماعي طيلة عقود. هكذا وبكلمة «صدق» تم تهديد حياة حوالي 180 ألف أسرة (ما يقارب ربع اللبنانيين) بعدم الاستقرار أو بمواجهة العجز أو التشرذم أو الضائقة غير المحسوبة. توخّد هنا، مرة جديدة، المتخصصون، إلا بعض الأصوات، على الانحياز لمصلحة القوي ضد الضعيف. مخاطر ذلك في الظروف الصعبة والمتدهورة التي تعيشها الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، لا ينبغي أن تكون خافية على «نواب» الشعب! إنها ببساطة، أقرب إلى عملية تحريض العقود بشكل كامل، القديم منها بعد الجديد، حتى لو جرى تنفيذ ذلك على مدى ست سنوات من تاريخ صدور القانون في الجريدة الرسمية. وإذا لاحظنا بأن معظم الأبنية المستأجرة قديم ومتهاك، فسيكون المستفيد الحقيقي حيتان المقاولات والعقارات ممن يستطيعون، دون المالكن الصغار، استبدال الأبنية القديمة، بعد وشرائها وإزالتها، بأبنية شاهقة حديثة أما الحقوق التي كانت قائمة، في الاستقرار السكني والتعويض العادل في حال الإخلاء الإستهائني، ذهبت كلها ادراج الرياح، دون أن يعترض إلا قلائل ما بدلوا تديباً!

لا يؤشر ذلك وسواه إلى أي تغيير إيجابي في المسار الارتجالي الرئاسي الممارس والتكريس في كل مناسبة ومحطة جديدة، والخشية أن يسري هذا الأمر على سلسلة الرتب والرواتب في الأسبوع المقبل. سوف يجري على الأرجح، ووفق ما هو معروف من مواقف وتوجهات وما هو معلن من تحفظات وإعذار، تقليص ارقام السلسلة لغير مصلحة من تشملهم. كل الدلائل تشير إلى ذلك؛ فيما أعلنته الهيئات الاقتصادية، وفيما عبرت عنه مخاوف «الحريصين» من هنا وهناك، على المال العام وعلى استقرار العملة وعدم تقلت الأسعار.

لا تبشر هذه الممارسات ومثيلاتها في مجال الأمن (ما أقر في طرابلس وعرسال) بما يتجاوز بعض الانفراجات ذات الطابع المؤقت والترقيعي إنفاذاً. كالعادة. لقرار خارجي باحتواء التوتر في الوضع اللبناني ارتباطاً بتحولات الوضع السوري، وخصوصاً منها محاولة عزل المتشددين والتكفيريين والإرهابيين بعد ازدياد نفوذهم وخروج دورهم عن سيطرة حتى من أرسلوهم ومولوهم، وما يتصل بذلك من مخاوف تنفشي الآن في عدد من الدول الأوروبية بشكل خاص.

لذلك ليس متوقعاً أن يجري تمرير الاستحقاقات القريبة بنجاح؛ لا الاستحقاق الرئاسي، ولا قانون الانتخابات النيابية (الذي قوبل إقتراحاً أن يعتمد النسبية بالإستهجان)، ولا الانتخابات النيابية نفسها التي جرى ترحيلها تعسفاً إلى أواخر السنة الحالية. وإذا ما أضفنا إلى كل ذلك وسواه ضغط الأزمة السورية المفتوحة على مزيد من التصعيد والتفهد، سنكون أمام تصاعد مضطرد لأزماتنا، وخصوصاً في شقها الأمني والاجتماعي والمعيشي.

لن يعالج كل ذلك أو بعضه باتهام الشعب اللبناني بالطائفية وبالفساد؛ لن يعالج سوى بالتخلي عن المقاربات و«التشريعات» الفتوية والطائفية، وسوى بعمل شعبي. سياسي من طبيعة انقاذية فعلية طال انتظارها.

* كاتب وسياسي لبناني

اسعد ابو خليك*

من بوادر الحملة التي واكبت الترويج للقبول العربي (الرسمي والإعلامي التابع) بالصهيونية، السخرية من مقولة «تعليق المشاكل العربية على شفاة إسرائيل». ولقد توافقت الحملة مع ثقافة التطبيع التي تلت الهزيمة المنكرة في 1967. وكان لتلك الحملة أوتاد إيديولوجية مختلفة: من إعلام النظام الأردني الرجعي الذي سخر من مقاومة العرب للعدو الإسرائيلي ومن إمكانية تحقيق النصر عليه، إلى كتابات صادق جلال العظم (في حقبة الماركسية وهي غير حقبة الديمقراطية - الطائفية الحالية)، والتي خصصت لها مقالة من قبل. خلاصة تلك الحملات كان تحميل «العقل العربي» مسؤولية كل ما اعترى ويعتري المجتمع العربي من مشاكل ومصاعب اقتصادية وسياسية وثقافية. إن حملات السخرية من تحميل العدو الإسرائيلي لمشاكلنا، كانت تهدف (ببراءة أو بشرّ أحياناً كثيرة) إلى تبرئة العدو من الكثير من جرائمه ومن خطئه التي رافقت الغزوة الصهيونية على أرض فلسطين. وهذه الحملات هي صنو حملات تسويغ الاستعمار والتعبير عن التوق والحزن له.

نحن نعلم الكثير اليوم عن الخطط المبكرة للعدو الإسرائيلي ونعلم أن حاييم وايزمان (القائد الثاني للحركة الصهيونية) أشرف شخصياً، منذ العشرينيات من القرن الماضي، على وضع خطط سرية لنبت الفرقة بين المسلمين والمسيحيين من أجل تسهيل نفاذ الصهيونية إلى المجتمع العربي. هذا بات موثقاً في ما نشر من وثائق صهيونية عن تلك الحقبة. لم تقتصر الحملات الصهيونية على بناء أركان دولة يهودية في فلسطين، بل إن التخطيط المبكر أخذ في الحسبان المعارضة العربية للمشروع برمتها، وحسب لطرق الترويج للصهيونية بين العرب.

لكن بعد أكثر من قرن من الزمن على بدء المشروع الصهيوني الضخيم في بلادنا (الذي لم يكن يوماً مقتصرًا على أرض فلسطين لأن المخططين الصهاينة علموا أن نجاح وفشل المشروع يتطلب الحركة والتأمر في مجمل العالم العربي. وهذا يفسر اتصال القيادة الصهاينة بقيادة عرب من مختلف أنحاء المنطقة)، حان أوان المكاشفة حول مقولة المبالغة في لوم العدو الإسرائيلي على ما سينا. لكن لنبدأ بنقد الفكرة من داخلها، على مذهب ثيودور أدورنو.

هل بالغ العرب حقاً في تعليق مشاكل عربية صرفية على مشجب إسرائيل؟ هل تمنعوا عن لوم أنفسهم لما هم وحدهم مسؤولون عنه؟ هل قللوا من أحجام المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعترى مجتمعاتهم وتنخر في عضدها؟ ثم هل تجاهل العرب لمنفعة سياسية عواقب الخلف الذي يُقال إنه لم يكن وريث الاستعمار؟ (هناك مدرسة بين البيض في أميركا تفيد أنه بمجرد إعلان عن العبيد في الستينيات من القرن التاسع عشر، فإن فقر ودونية مستويات العيش بين السود لم تعد من مسؤولية البيض، لأن التساوي القانوني حكم وضعهم ونفى ضمائرهم للأبد). وهل أن إيديولوجيات القومية العربية قصدت أن تعلق آثام حكمها على مشجب الصهيونية ومؤامراتها؟ هناك جوابان عن هذا السؤال.

الجواب الأول يتعلق بمدرسة حكم عربية تقصدت إبراء الذمة الذاتية ولوم آخرين على جرائم شاركت في صنعها. صحيح أن أنظمة البعث العربية والأنظمة الرجعية اليمينية (مثل النظام السعودي والأردني مثلاً) كانت تعزو المؤامرات بينها إلى مخطط صهيوني خبيث، لكن كان هناك ولا يزال مخطط صهيوني خبيث. أما النظام الناصري فإنه مهما هؤل في زمنه من أخطار الصهيونية ضده، فإنه لم يكن يبالغ في حجم المؤامرات لأن ما من نظام (قبل إنشاء النظام الإسلامي في إيران) تعرّض لما تعرّض له من مؤامرات عربية - صهيونية لإسقاطه بالقوة (لكن النظام الناصري نفسه استعمل معادلة عزو المعارضة الداخلية إلى مؤامرة صهيونية، وكان مصيباً فقط في شقها الإخواني الذي كان أداة بيد المعسكر الخليجي - الإسرائيلي). الأنظمة العربية استسهلت لوم العدو على ما لم ترد هي أن تتحمل مسؤوليته، حتى أنها لم تع أن العدو كان مسؤولاً عن جرائم ومشاكل لم تعلم هي أنه كان مسؤولاً عنه.

إن استخدام الأنظمة العربية لمشجب لوم العدو سهل من عملية السخرية منها والتي تعاونت أنظمة التطبيع مع العدو الإسرائيلي على الترويج لها. لم ترد الأنظمة العربية أن تقلل من حجم التغلغل الإسرائيلي في داخل المجتمعات وأجهزة الحكم العربية، ولا من حجم عمليات



التجسس والإرهاب في داخلها. كان سهلاً على النظام المصري أن يسخر من فضيحة إيلي كوهين في سوريا، كما كان سهلاً على النظام البعثي في سوريا أن يسخر من فضائح النظام المصري (أو العراقي في حقبة تناحر البعث المدمرة) التي برهنت عن ضعف أو تقاعس أو إحجام عسكري. لكن الجواب الثاني عن السؤال يجب التصدي له بمعزل عن الشق الأول، أي إن تحليل تغلغل مؤامرات العدو في العالم العربي لا يجب أن يخضع لتقليل أو استهانة بسبب الاستخدام النفعي للموضوع من قبل الأنظمة العربية. ما هي حجم المسؤولية الإسرائيلية عما اصطلح على تسميته في كتابات شبه أكاديمية بـ«المحنة العربية» أو «الأزمة العربية» أو «أزمة العقل العربي»... إلخ. يصح نقد إدوار سعيد للاستشراق على فئة في الكتابات الأكاديمية درجت منذ السبعينيات بلغات عربية وأجنبية. هي بدأت في سياق كتابات «النقد الذاتي بعد الهزيمة» وأتبعها كتابات في الغرب عن «المحنة العربية». كان هذا عنوان كتاب أول عمل لليكودي اللبناني، فؤاد عجمي (ويتلاقى كتابه مع آخر كتاب لسمر قصير بعنوان «تأملات في المحنة العربية»، والتي لنا عودة له هنا). وخلاصة الكتاب يتعلق بالتشديد على فكرة أن العرب مسؤولون عن «جراحاتهم» وعن «عذاباتهم» (قال لي أستاذي العالم الفذ، حنا بطاطو، عن الكتاب، إنه يحمل عدداً قليلاً جداً من الأفكار القيمة كما أن الكاتب ترجم وجمّل من كتابات عربية في «النقد الذاتي بعد الهزيمة» - ومن طرائف غير الصدق ان العظم الذي كان يزعم انه يعادي فؤاد عجمي وكتاباته بات رفيق سلاحه، لا بل حاكاه في استجداء حرب أطلسية على بلاده). لم تكن فكرة كتاب عجمي جديدة؛ هي تسويق غير مبتكر لكتاب الإسرائيلي، «العقل العربي» (من المذهل ان الكتاب المتبوّذ في كل المحافل الأكاديمية الرصينة في الغرب، والذي يرفض علماء الأنثروبولوجيا حقه في النسب إليه - أي إلى المذهب الأنثروبولوجي - ترحم إلى العربية من قبل كاتب عراقي تزامناً مع الغزو الأميركي للعراق). ولم يكن كتاب عجمي وحيداً، فهناك كتب لعرب سبقته. ينسى من يتهم إدوار سعيد (زوراً) أنه وضم وادان كل الكتابات الغربية عن الشرق، انه أشاد بكتابات لغربيين وندّد بكتابات عرب، مثل كتاب اللبانية المهاجرة، سونيا حمادة، «مزاج وشخصية العرب» الذي صدر عام 1960 (والذي سبق كتاب رافائيل باتي في العنصرية التعميمية وقد ردّ عليه سعيد في «الاستشراق»).

تنوّعت الكتابات العربية في العالم العربي، والعربية والغربية في العالم الغربي، عن «معوقات العقل العربي» - وهذا عنوان لكتاب صادر بالعربية. كان يمكن اتهام المرء من قبل

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلهوب، وفيق، قاصو ■ إضداد: محمد زبيب، مخابرات حسنة عليف ■ مجتمع: مهدي زرافط ■ ثقافة وناس: إله الاندري

■ رئيس مجلس الإدارة: إبراهيم اللبني ■ الدارة المالية: فادي خليك ■ الموارد البشرية: رما اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فردان - شام جوناث - سنتر كونكورد - الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759597 01759500 ■ ص.ب: 5963/113

■ www.al-akhbar.com

■ الامتلاكات: الوكيد الحصري، شركة بروموفيكس 01/788200

■ التوزيع: شركة الوانك 15-01/666314-03/828381

الزخار

تأسست عام 1953
تصدرت شركة «إخبار بيروت»

رئيس التحرير: الموسس
جوزيف سلحة
(2006-2007)

رئيس التحرير: المحرر المسؤول
إبراهيم اللبني